تعقُّبات ركنِ الدين الجرجانيّ البلاغية على مَنْ سَبقه في الإنشاء من خلال كتابه الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة

محمد عبد الحسين* د. غادة عبد الوهاب أوزون**

الملخّص

تُعدُّ قضايا الجملة الإنشائية من المحاور الأساسية في الدرس البلاغي، إذ تتصل اتصالاً وثيقاً بأسرار التركيب ودلالات السياق. ويأتي هذا البحث ليكشف عن جانب من جوانب التراث البلاغي النقدي من خلال دراسة "تعقبات ركن الدين الجرجاني البلاغية على من سبقه في الجملة الإنشائية" في كتابه "الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة". فركنُ الدينِ الجرجانيُّ لم يقتصر في كتابه على العرض التقليدي للمسائل، بل اتخذ منهجاً نقدياً قوامه تتبع آراء البلاغيين السابقين، ومناقشتها، وترجيح ما يراه راجحاً بدقة علمية وأسلوبٍ محققً. فتناولَ البحث تسعة تعقّباتٍ جليَّة عرضَ فيها فِكرَ ركن الدين الجرجاني، ثم عرَضها على علَمَين من أعلام البلاغة هما بهاء الدين السُّبكي من خلال كتابِه عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، وسعد الدين التفتازاني من خلال كتابه المطوّل. ثمَّ يُرجِّح البحث الآراء التي يراها صائبة.

الكلمات المفتاحية: تعقبات، بلاغية، إنشاء، ركن الدين الجرجاني، الإشارات، التنبيهات.

*طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب، سورية.
** أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب، سورية.

Rukn al-Din al-Jurjani's Rhetorical Annotations on His Predecessors Concerning Declarative Sentences in His Book "Al-Isharat wa al-Tanbihat fi 'Ilm al-Balaghah

:Abstract

The issues pertaining to declarative sentences represent one of the fundamental pillars of rhetorical studies, given their profound connection to the intricacies of syntactic structure and the implications of contextual meaning. This research aims to illuminate an aspect of the critical rhetorical heritage by examining "The Rhetorical Annotations of Rukn al-Din al-Jurjani on His Predecessors Concerning the Declarative Sentence" in his book "Al-Isharat wa al-Tanbihat fi 'Ilm al-Balaghah" (Indications and Notifications in the Science of Rhetoric). Rukn al-Din al-Jurjani did not confine his work to a conventional presentation of rhetorical issues; instead, he adopted a critical approach grounded in tracing the views of earlier rhetoricians, subjecting them to discussion, and preferring what he deemed most sound with scientific precision and a verified methodology. The research addresses nine prominent annotations in which Rukn al-Din al-Jurjani's thought is presented. These annotations are subsequently examined against the works of two eminent figures in rhetoric: Bahaa' al-Din al-Subki, through his book "Arous al-Afarah fi Sharh Talkhis al-Miftah" (The Bride of Joy in Commenting on the Summary of the Key), and Saad al-Din al-Taftazani, through his book "Al-Mutawwal" (The Extended Commentary). Finally, the research weighs the opinions it deems most accurate.

Keywords: Rhetorical ,Annotations, Rukn al-Din al-Jurjani, Declarative Sentences,Al-Isharat wa al-Tanbihat

***PhD student in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, University of Aleppo, Syria.**

****Assistant Professor in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, University of Aleppo, Syria**

المقدمة:

بعدَ أن ألّف السـكّاكيّ (– 626هـ) كتابَه مفتاح العلوم، ووضـع قوانين البلاغة الكلية، تتالى العلماء بعدَه على التلخيصِ تارةً والشـرحِ تارةً أخرى لما ورد عندَ أسـلافهم في علوم البلاغة، ولا نعدمُ جانبًا آخر من جوانبِ التأليف البلاغي بعد عصـر السـكّاكي، وهو التعقُّب العلمي للسـابقين، حيثُ يُمحِّصُ المتعقِّب أفكارَ منْ سـبقوه مُدليًا برأيِه في النقض أو الموافقةِ أو الاسـتدراكِ برأيٍ جديدٍ، وهذا هو شـأنُ ركنِ الدينِ الجرجانيُّ (–729هـ)في كتابِه الإشـارات والتنبيهات في علم البلاغة، فهو يُشـيرُ إلى القوانين البلاغية ويُنبِّه على ما وردَ عند سـابقيه من وهْمٍ أو زللٍ وفقَ نظرِه، وهذا البحث يتتبعُ ما وردَ عندَه في مبحث الإنشاءِ، ثمّ يعرِضُه على ما وردَ عند السُّبكيّ والتفتازانيّ، مُتْبِعًا ذلك بالترجيح.

مشكلة البحث وأهميته:

يدرس البحث تعقُّبات ركن الدين الجرجاني على من سـبقه في مبحث الإنشـاء، وتكمنُ أهمية هذا البحث في التعرّف على الفكر البلاغي عند هذا العالِم، وفي إمكانيّةِ تحقيقه لعددٍ من الآراء البلاغية في الإنشاء.

حدودُ البحث:

حدود البحث فتقتصر على تعقُّبات ركن الدين الجرجاني (–729)[1]على منْ سبَقه في كتابِه الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة في مبحثِ الإنشـاءِ فقط، وعلى عرضِ آراء علَمين من شُـرّاح التلخيص فيما تناولتْه تلك التعقُّباتِ، وهما بهاء الدين السُّبكيّ (–773هـ) في كتابه عروس الأفراح[2]، والتفتازانيّ (–792هـ) في كتابِه المُطوَّل[3].

[1] ـ محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجانيّ، وُلِدُ ونشأ في استراباذ ، لقبه ركن الدين، من علماء علم الكلام والأصول، كتابه الإشارات والتنبيهات في علوم البلاغة من أهمّ مصنّفاه البلاغية. يُنظر: كحاله: عمر رضا، (1960م)- مُعجم المؤلفين، مطبعة الترقّي، دمشق، ج11/ ص46.

[2] ـ بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السُّبكيّ، ابن شيخ الإسلام تقيّ الدين السُّبكيّ، وأخوه هو المؤرِّخ القاضي تاج الدين السُّبكيّ، وُلِد في القاهرة سنة (71هـ)، وتوفّيَ بمكة المُكرَّمة سنة (773هـ). يُنظر: مُعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج2/ ص8.

[3] ـ سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله بن أحمد بن محمّد التفتازاني السمرقندي، عالمٌ بالعربية والمنطق والكلام، تنقَّل في مسيرته العلمية بين هراةَ وسمرقند وخُراسان. وفاته في سمرقند سنة (792هـ)، يُنظَر: كحاله: عمر رضا ـ مُعجم المؤلفين ، ج12/ ص253.

وقد اشـــتملَ البحثُ على تســـعة تعقّباتٍ، أمّا الذينَ تعقَّبهم ركنُ الدين الجرجاني فهم مَنْ ســـبقوه في التأليف البلاغيِّ، ومنهم معاصِرُه القزوينيُّ (-739هـ)[1].

مناهج البحث:

تضافرت فيه ثلاثة مناهج بحثية (الاستقرائي والوصفي التحليلي والنقدي)

عرض البحث والمناقشة والتحليل:

الإنشاء لغةً: الابتداءُ أو الخلقُ أو الابتداعُ[2].

الإنشاءُ اصطلاحاً: الكلام الذي لا يحتملُ صِدقًا ولا كذِبًا، فليس في مقدورِك أنْ تقولَ لمتكلِّمه: صادقٌ أو كاذِبٌ[3]. وقيل: "هو الكلام الذي ليس لنسبته خارجٌ تطابِقُه أو لا تطابِقُه"[4]. فالبلاغيّون اعتمدوا على هذا المعنى حينما فرّقوا بين الخبر والإنشـــاء، فالقزوينيُّ يقول: "وجهُ الحصـــر أنّ الكلام إمّا خبرٌ أو إنشـــاءٌ؛ لأنَّه إمَّا أنْ يكونَ لنســـبتِه خارجٌ تطابقه أولا تطابِقُه، أو لا يكونَ لها خارجٌ. الأولُ: الخبرُ، والثاني: الإنشاءُ"[5].

يُقسَمُ الإنشاء قسمين :الأول : الطلبيُّ ، وهو ما يستدعي مطلوبًا غيرَ حاصلٍ وقتَ الطلبِ لامتناعِ تحصـيلِ الحاصِـلِ[6]، وأنواعه خمسـةٌ: الأمرُ، والنَّهيُ، والاسـتفهامُ، والتَّمنِّي، والنِداءُ[7].والثاني: غيرُ الطّلبيِّ، وهو ما يســـتدعي مطلوبًا غيرَ حاصـــلٍ وقتَ الطلبِ، كصـــيغ المدح والذم، والتّعجُّب،

[1] - محمّد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمّد بن عبد الكريم القزويني، الملقّب بجلال الدين وبخطيبِ دمشق، ولادتُه في دمشق سنة (666هـ)، كان خطيب دمشق وقاضيها، كما تولّى قضاء مصر عند إقامته فيها، وفاته في دمشق سنة (739هـ)، يُنظر: كحاله: عمر رضا- مُعجم المؤلفين، ج10/ ص228، 229.

[2] - ابن منظور: محمّد بن مكرم، (د.ت)- لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة: (نشأ).

[3] - العاكوب: عيسى، (2000م)- المفصَّل في علوم البلاغة العربية، منشورات جامعة حلب.ص247.

[4] - التفتازاني: سعد الدين، (2013م)- المطوّل، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، ص406.

[5] - القزويني: جلال الدين،(د.ت)- الإيضاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ص16. ويُنظر: مطلوب: أحمد، (1983م)- معجم المصطلحات البلاغية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص 332.

[6] - المصدر السابق نفسُه، ص135.

[7] - السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، (2000م)- مفتاح العلوم، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، ص415.

والقســم، وألفاظ العقود مثل قولِهم: بعتُ، واشــتريتُ، والرجاءُ وحرفُه: (لعلَّ)، وأفعالُه: (عســى وحرى واخلولق)[1].

واهتمامُ البلاغيِّين انصــبَّ على الإنشــاء الطلبيِّ، "لاختصــاصِــه بمزيدِ أبحاثٍ لم تُذكَرْ في بحثِ الخبرِ، ولأنَّ كثيراً من الإنشاءاتِ غيرِ الطلبيّةِ في الأصلِ أخبارٌ نُقِلتْ إلى معنى الإنشاء"[2]، وقد وضعَ العلماء معاييرَ متنوّعة للتمييز بين الخبرِ والإنشاء لا سيما قضية التصديق والتكذيب[3].

وقد جاءتْ تعقُّبات ركنِ الدين الجرجاني على البلاغيين في مبحث الإنشــاءِ في تســعةِ تعقُّباتٍ، على النحو الآتي:

التعقُّب الأوّل: إفادةُ الاستفهام بالهمزةِ التقريرَ في قولِه تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[4]:

يُشــترَطُ في الهمزةِ التي يُفيدُ الاســتفهامُ بها التقريرَ أنْ يليَها المقرَّرُ به، كقولِك أفعلْتَ؟ إذا أردْتَ أنْ تقرِّرَهُ بأنَّ الفعلَ كانَ مِنْهُ، وكقولِكَ: أأنْتَ فعلْتَ؟ إذا أردْتَ أنْ تُقرِّرَهُ بأنَّه الفاعلُ[5].

[1] - يُنظر: العاكوب: عيسى- المفصَّل في علوم البلاغة العربية.ص247-249. والسيوطي: جلال الدين، (2011م)- شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، تح: د. إبراهيم محمد الحمداني و د. أمين لقمان الحبّار، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت، ص132، 133.

[2] - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص406.

[3] - عرواني: خنساء أحمد، (2021م)- الخبر والإنشاء في التراث البلاغي العربي في ضوء نظرية أفعال الكلام، مجلة جامعة حمص، المجلد43، العدد14، ص21.

[4] - سورة: الأنبياء، الآيةُ:(62).

[5] - البابرتي: أكمل الدين، (1983م)- شرح التلخيص، تح: د.محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر ، ط1، ليبيا، طرابلس. ص357.

وعدَّ الشيخُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ (-471هـ)[1] والسكَّاكيُّ (555- 626هـ)[2] أنّ قوله: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[3] من باب التقرير، ودليلُ عبدِ القاهرِ الجرجانيّ أنّهم أرادوا مِنْ إبراهيمَ عليه السلامُ أنْ يقرَّ بأنّ كسْرَ الأصنام كانَ منه لذلكَ قالوا له:(أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا)، فأجاب: (بلْ فعلَهُ كبيرُهم هذا)، ولو كانَ التقريرُ بالفعلِ لكان الجوابُ: (فعلْتُ، أو لم أفعلْ)[4].

والقزوينيُّ يرى جوازَ أنْ تكونَ الهمزةُ في الآيةِ على أصلِها أي: الاستفهام الحقيقي، ولمْ تخرجْ للتقرير؛ إذْ ليسَ في السياقِ ما يدلُّ على أنَّهم كانوا عالِمينَ بأنه عليه السلام هو الَّذي كسر الأصنام[5].

وقد تعقَّبَ **ركنُ الدينِ الجرجانيّ** العلماء في هذه المسألة، واختار رأي القزوينيّ ورأى الصوابَ فيه لا في قولِ عبد القاهرِ الجرجانيّ والسكّاكيّ[6].

وعند مُراجعة هذه المسألة عند السبكيّ وسعد الدين التفتازاني، نجدُ أنّ **السّبكيَّ** يرى أنّ الجواب في الآية أصله: لم أفعل بلْ فعله كبيرهم، مستدلًّا على ذلك بأنّ (بل) تفيد الإضراب فلا بدَّ من كلامٍ قبلها[7]. وبهذا يُلغي حجة القوم في أنّه لو كانَ التقريرُ بالفعلِ لكان الجوابُ: (فعلْتُ، أو لم

---

[1] - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ، أبو بكر، نحويٌّ وبيانيٌّ وفقيهٌ متكلّمٌ، توفِّي بجرجان سنة (471هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب دلائل الإعجاز وكتاب أسرار البلاغة. يُنظر: كحاله: عمر رضا- مُعجم المؤلفين، ج6/ ص160.

[2] - سراج الدين أبو يعقوب، يوسف بن محمّد بن عليّ السكّاكيّ الخوارزمي الحنفي، ولِدَ في قرية منْ قُرى خوارزم سنة (555هـ)، عاشَ حياته كلَّها – على الراجح- في إقليم خوارزم وقد بدأها بالعملِ في صناعةِ المعادنِ لذلك لُقِبَ بالسكّاكيّ على أشهر الأقوال،ثم انصرفَ بعد الثلاثين إلى العلم، ومن أشهر مؤلّفاته كتاب مفتاحُ العلوم. يُنظَر في ترجمته: خليفة: حاجي، (1943م)- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وكالة المعارض، ص1762. و كحاله: عمر رضا- مُعجم المؤلفين، ج13/ ص283.

[3] - سورة: الأنبياء، الآيةُ:(62).

[4] - الجرجاني: عبد القاهر، (د.ت)- دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة.ص113. ويُنظَرُ: السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص426.

[5] - القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص142.

[6] - الجرجاني: محمد بن علي، (1997م)- الإشارات والتنبيهات، تح: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، ص94.

[7] - السُّبكيّ: بهاء الدين، (2003م)- عروس الأفراح، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، ج1/ ص453.

أفعلْ).أمّا **سعدَ الدين** فيردُّ على اعتراضِ القزويني، ويبيّن أنّ الاستفهام خرج للتقرير، ويدلُّ على أنَّهم كانوا عالِمينَ بأنه عليه السلام هو الَّذي كسر الأصنام يمينُه في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾[1]، ثمَّ لمّا شاهدوا الأصنامَ مكسَّرةً ﴿قَالُوا مَن فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ*قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[2]، فيمينُه عليه السلام وذمُّه للأصنام دليلٌ على فعلتِه، وسؤالهم كان من باب التقرير[3].

والصوابُ جليٌّ فيما أشار إليه السُّبكيُّ وذكرَه السعدُ مِنْ بعدِه؛ فالآياتُ الّتي سبقتِ الاستفهامَ تمهِّدُ لغرضِ التقرير.

أمّا دليلُ عبدِ القاهرِ الجرجانيّ أنّهم أرادوا مِنْ إبراهيمَ عليه السلامُ أنْ يقرَّ بأنّ كسْرَ الأصنام كانَ منه لذلكَ قالوا له:(أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا)، فأجاب: (بلْ فعلَهُ كبيرُهم هذا)، ولو كانَ التقريرُ بالفعلِ لكان الجوابُ: (فعلْتُ، أو لم أفعلْ). **فللبحثِ فيه نظرٌ من جانبين؛ الأوّل:** أنّ دخول الهمزةِ على الضمير (أنت) يدل على أنّ المُستفهم عنه المشكوك في أمرِه هو الفاعل لا الفعل، وهذا كافٍ في الدلالة على أنّهم أرادوا أنْ يُقرَّ بوقوع فاعليّته للكسر، وليس وقوع الفعل. **الثاني:** أنَّ تركَ الجواب بـ (فعلْتُ، أو لم أفعلْ) والاكتفاء بـ (بلْ فعلَهُ كبيرُهم هذا) مبنيٌّ على الحذفِ؛ لأنّ التقدير: لم أفعلْه، بل فعلَه كبيرُهم هذا[4]، فالحرف (بل) يقتضي كلاماً قبله، فلعلّ العدول عن الجواب بـ(فعلتُ أو لم أفعلْ) ليس لغايةِ عدمِ الإقرارِ بالفعل بل للتنزيهِ عن تلفُّظه عليه السلام بالكذِبِ، وللتعريض بجهلهم وضلالتهم في عبادةِ من لا يصدرُ عنه فعلٌ ولا حول له ولا قوة، فهو بهذا الجواب عرّض بذلك وأقرّ بفاعليّته في كسر الأصنام[5].

---

[1] - سورة: الأنبياء، الآية: (57).

[2] - سورة: الأنبياء، الآيتان: (59، 60).

[3] - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل،، ص420.

[4] - السمين الحلبيّ: أحمد بن يوسف، (1406هـ)- الدرُّ المصونُ في علوم الكتاب المكنون، تح: د.أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ج8/ ص177.

[5] - الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (2009م) - الكشّاف، اعتنى به: خليل محمود شيحا، دار المعرفة، ط3، بيروت.، ص682.

التعقُّب الثاني: إفادة الهمزة الإنكارَ على وجه التخصيصِ في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[1]، وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾[2]:

جعلَ الزمخشريُّ (467– 538هـ)[3] الاستفهامَ في هاتينِ الآيتينِ مِنْ بابِ الإنكارِ، على أنّ المَعْنَى: أَفَأَنْتَ تقدِرُ على إكراهِهم على الإيمانِ، إنَّما يقدِرُ على ذلك اللهُ لا أنْتَ [4] وكذلك: أَفَأَنْتَ تقدِرُ على إسماعِهم وهدايتهم على سبيلِ القسر والإلجاء؛ أيْ إنَّما يقدِرُ على ذلك اللهُ لا أنْتَ[5]. وذهب إلى أن تقديم هذه الضمائر لإفادة التخصيص، نظرًا إلى أنَّه عليه الصلاة والسلام لفرطِ شغفِه بإيمانِهم وشدّةِ حِرْصِه على ذلك، كأنّه يعتقدُ قدرتَه على ذلك[6].

واعترضَ السكاكيُّ على كلامِه ورفضَ أنْ يكونَ في الآيتين تقديمٌ وتأخيرٌ لإفادةِ التخصيصِ كما في نحوِ: أنا ضربْتُ، وحملَ الضمائرَ في الآيتين على البناءِ على الابتداءِ، فلا تُفيدُ إلّا تقوِّيَ الإنكارِ[7]، نظرًا إلى أنَّ عليه الصلاةُ والسلام لا يعتقدُ اشتراكه في ذلك، ولا انفرادِه به[8].

لكنّ **ركن الدينِ الجرجانيَّ** يتعقّب السكّاكيّ، ويرفض رأيَه، لأنّ السكاكيّ أجاز أنْ يكون الضميرُ متقدِّمًا على فعله من أجل التخصيص في قوله: (أنا ضربْتُ)[9] ، وركنُ الدين الجرجانيُّ لا

---

[1] - سورة: يونس، الآية:(99).

[2] - سورة: يونس، الآية:(42).

[3] - محمود بن عمر بن أحمد أبو القاسم الزمخشري، جار الله، كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدبِ، واسِع العلمِ كبير الفضلِ، متفنِّنًا في علومٍ شتى، معتزلي المذهب متجاهرًا بذلك، من أشهر مؤلّفاته كتاب تفسير الكشّاف. يُنظَر في ترجمته: الحموي: ياقوت، (1993م)- معجم الأدباء، تح: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، ج4/ ص2687، 2688.

[4] - الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر- الكشّاف، ص474، 475.

[5] - الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر- الكشّاف، ص465.

[6] - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص421.

[7] - السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص426.

[8] - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص421.

[9] - السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص327.

يرى فارقًا بين الآيتين وقوله: (أنا ضربْتُ) سوى همزة الإنكار التي لا تأثير لها في ذلك .أمّا أنْ يكون الفرق بينهما هو إفادةُ التخصيص مع أنهما مُتّحِدان في اللفظ فهذا تحكُّمٌ محضٌ[1].

وعند النظر في رأيِ كلٍّ من **السبكيّ والتفتازاني** في هذه القضيةِ نجدهما لا يتّفقان مع السكّاكي، أمّا السُّبكيُّ فقد رأى أنّ كلامَ السكّاكيِّ مُشكِلٌ لأنّ التقديمَ والتأخيرَ لا تعلُّقَ له بكون المُنكَر أو المُستفهم عنه الذي يلي الهمزة مُقدَّر التقديم أو التأخير أم لا[2].

والسعد التفتازاني عند تعرُّضِه لهذا الخلاف أشار إلى أنَّ المقدَّم الذي يلي حرف النفي يُفيد التخصيص قطعًا، وهمزة الاستفهام الإنكاري هنا بمنزلة حرفِ النفي فيجب أنْ يكون ما بعدها للتخصيص، لكنّ السكّاكيَّ حمله على تقوّي الحكم لأنّه لم يُفرِّق بين ما يلي حرف النفي وغيره، فقد جعل الكلام يحتمِلُ التقوِّيَ والتخصيص إنْ كان المقدَّم مضمرًا ومتعيِّنًا نحو: هو عرف. ويفيدُ التخصيصَ إنْ كان المُقدَّم مُظْهرًا مُنْكرًا، نحو: رجلٌ جاء، ويفيد تقويَ الحكمِ إنْ كان مُعرَّفًا، نحو: الرجلُ جاء، وهو بهذا يلتمسُ العذر للسكّاكيِّ في توجيه رأيِهِ، ولكنّه لم يُبيِّن موقفه من هذا الخلاف[3].

وبعد النظرِ في هذه القضيةِ يمكنُ القولُ: إنّ الصوابَ ما قالَه الزمخشريُّ وتبِعه فيه ركنُ الدين الجرجانيُّ، فالتقديم في الآية يُفيد التخصيص. وذلك للأسباب الآتية:

1- التقديم الذي حصل في الآيتين لا يعتدُّ به السكّاكيُّ؛ لأنَّ مذهبه في التقديم والتأخير أنَّه حين يكون المسند ضميراً، فللتركيب اعتباران؛ **الأوّل:** أن يجري الكلام على الظاهر، وهو أنَّ الضمير مبتدأ وما بعده خبره، ولا يُقدَّر تقديمٌ وتأخيرٌ، وهذا لا يُفيد إلّا تقوّي الحكم، والثاني: أنّ يُقدّرَ أصلُ النظمِ بتأخير الضمير عن الفعل بعده فيكون أصله فاعلًا، وهذا الذي يفيد التخصيص[4]. والأمرُ عند السكّاكي متروك لقرائن المعنى فلم يحمل الكلام على التخصيص؛ لأنّه يرى أنَّ النبيَّ عليه الصلاةُ والسلام لا يعتقدُ اشتراكه في ذلك، ولا انفرادِه به، فرفض التقديم كيلا يقع التخصيص.

---

1 - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، ص94.

2 - السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ ص456.

3 - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص421. ويُنظر: السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص327.

4 - السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص327.

2- العلماء ومنهم السكّاكي يرون أنّ همزة الاستفهام تدخل على المسؤول عنه، فقولنا أذهبَ زيدٌ؟ السؤال عن حصول الذهاب، وقولنا: أزيدٌ ذهب؟ السؤال عن صدور الفعل من قِبَل زيدٍ[1]، فالكلام على هذا النحو مُحتَمِلٌ التقديمَ والتأخيرَ، لذلك قوله تعالى : ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾[3] داخلانِ في هذا الاحتمال، وفي ذلك شبهُ تناقُضٍ، وهذا ما دفعَ ركنَ الدين أن يصفَه بالتحكّم المحض كما مرّ سابقًا.

3 – العلماء ومنهم السكّاكيُّ يرَون أنّ همزةَ الاستفهامِ حينَ تُفيدُ الإنكارَ يليها المُنْكَرُ[4]، كما في ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[5]، وفي الآيتين اللتين هما مَدارُ هذا التعقُّب وليَ الهمزةَ الضميرُ، ولا مانعَ أنْ يكونَ التقديرُ: أتُكرِهُ الناسَ أنت؟، أتُسمِعُ الناسَ أنت؟ لكنْ قُدِّم الضميرُ للتخصيصِ، ووقع الإنكار على صدور ذلك منه، نظرًا إلى أنَّه عليه الصلاة والسلام لفرطِ شغفِه بإيمانِهم وشدّةِ حِرْصِه على ذلك، كأنّه يعتقدُ قدرتَه على ذلك[6].

التعقُّب الثالث: إفادة الهمزة الإنكارَ على وجه التخصيص في قوله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[7]:

يرى ركن الدين الجرجاني أنّ الاستفهامَ يفيدُ في هذه الآيةِ "إنكارَ الإذْن من الله تعالى لهم ، بل ومن غيره أيضًا، لأنّ المُرادَ نفيُ الفعل عمَّا جُعِلَ فاعلًا له في الكلام ، ولا فاعلَ له سواه ، فلزِم نفيُه من أصلِه"[8].

---

[1] - المصدر السابق نفسُه، ص426.

[2] - سورة: يونس، الآية:(99).

[3] - سورة: يونس، الآية:(42).

[4] - السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص426، ويُنظر: القزويني: جلال الدين- الإيضاح، ص143.

[5] - سورة: الأنعام، الآية: (14).

[6] - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص421.

[7] - سورة: يونس، الآية: (59).

[8] - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، ص96.

تعقَّب القزوينيُّ رأيَ السـكَّاكيِّ في الآيةِ، فقدْ منعَ السـكَّاكيُّ حملَ الآيةِ على التقديمِ، فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره ولكنْ أوجبَ حملَه على الابتداءِ مُرادًا منه تقويةُ حكمِ الإنكارِ[1].

ولم يصل القزوينيُّ إلى مرادِ السكّاكيِّ، فحملَ كلامَه على وجهين ورفضَـهما؛ الأولُ: إنْ أرادَ أنَّ التركيبَ لا يفيدُ توجُّهِ الإنكارِ إلى كونِ لفظِ الجلالةِ فاعلًا للفعلِ الَّذي بعدَه في الأصـــل، فهذا مرفوض عندَ القزوينيِّ؛ لأنّه لا مانعَ عنده من كونِ لفظِ الجلالةِ في الأصل فاعلًا للفعلِ الَّذي بعدَه[2].

والثاني: إنْ أراد أنّهُ يفيدُ توجهَ الإنكارِ إلى كونِ لفظِ الجلالةِ في الأصـــل فاعلًا للفعلِ الَّذي بعدَه في حال التقديم والتأخير، وعدم إفادته ذلك في حال عدم التقديم والتأخير. فهذا لا يجوز للسكّاكيّ أنْ يقول به لأنّه منعه كما تبيّن في الوجه الأول، لأنّ المتقدّم معرَّف[3].

وما أوردَه القزوينيُّ من شرحٍ لمقصـدِ السكّاكيِّ رفضَـهُ **ركنُ الدينِ الجرجانيُّ** جُملةً وتفصـيلاً وانتصرَ للسّكّاكيِّ، فقال في كلام القزويني: "هذا النظرُ صـدَرَ عنْهُ مِنْ غيرِ تأَمُّلٍ؛ لأنَّ مُرَادَ السَّكَّاكيِّ لا شـيءَ من الوجهَينِ اللّذين ذكرَهُما، بلْ أرادَ أنَّه ليس المُرادُ التخصـيصَ، كما في نحوِ: أنا ضـربْتُ، على نيِّةِ التقديمِ والتأخيرِ، بلْ أرادَ إنكارِ الإذنِ مِنَ اللهِ، مِنْ غيرِ التّعرُّضِ لثبوتِ إذْنِ غيرِهِ أو لنفيِهِ ، ولفظُهُ صريحٌ في ذلِكَ عنْدَ التَّأَمُّلِ"[4].

ولم يختلف رأيُ كلٍّ من السبكيّ والتفتازاني في هذه المسألة عن رأيهم في المسألة السابقة[5].

والصوابُ ما قاله ركنُ الدينِ الجرجانيّ بناءً على نتائج التعقُّب السابق؛ فمرادُ السكّاكيّ عدم التخصـيص المسـتفاد من التقديم؛ لأنّه لا يرى في الكلام تقديمًا حين يكون الأول اسـمًا معرَّفًا[6]، ورأيُ السكّاكيّ بألّا يجوز التقديم هنا للتخصيص مرفوضٌ بما تقدّم أيضًا في التعقُّب السابق.

---

[1] - السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص427

[2] - القزويني: جلال الدين-الإيضاح، ص145.

[3] - القزويني: جلال الدين-الإيضاح، ص145، ويُنظر: السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص427.

[4] - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، ص96.

[5] - يُنظر: السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ ص456. التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص421.

[6] - السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص327.

التعقُّب الرابع: علةُ اختصاصِ (هل) بما كونُه زمانيًّا أظهرُ:

قال القزوينيُّ: "لأجلِ كونِ (هَلْ) لطلبِ التصديقِ، وكونِها مخصصةً للمضارعِ بالاستقبالِ، لها اختصاصٌ بما كونُه زمانيًا أظهرُ[1]، كالفعلِ[2]؛ لأنَّ الفعلَ لا يكونُ إلّا صفةً، والتصديقُ حكمٌ بالثّبوتِ أوِ الانتفاءِ، والنفيُ والإثباتُ إنَّما يتوجَّهانِ إلى الصِّفاتِ لا الذّواتِ، ولهذا كانَ قولُه تعالَى:﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[3] أدلَّ على طلبِ الشكرِ من (هل تشكرون)، وقولِنا: (هل أنتمْ تَشكُرون)؛ لأنَّ إبرازَ ما سيتجدّدُ في مَعرضِ الثابتِ أدلُّ على كمالِ العنايةِ بحصولِه من إبقائِه على أصْلِه. وكذا قولُنا: (أفأنتُم شاكِرون)، وإن كانَتْ صيغتُه للثبوتِ؛ لأنَّ (هلْ) أَدْعَى للفعلِ من الهمزةِ، فَتَرْكُهُ مَعَهَا أدلُّ على كمالِ العنايةِ بحصولِه، ولِهذا لا يَحسُنُ: (هل زيد منطلق) إلا من البليغ"[4].

و**ركنُ الدين الجرجانيُّ** يُسلِّم باختصاص (هل) بلفظٍ زمانيٍّ، لكنَّه يرفضُ أنْ تكونَ علةُ هذا الحكمِ كونُها لطلب التصديقِ، ولتخصيصِ المضارعِ بالاستقبالِ لأمرين:

الأول: أنَّ التصديقَ غيرُ مُستلزِمٍ للفعلِ فلا يستلزم الدلالة الزمانية.

الثاني:كونُ (هل) مُخصِّصةً للمضارعِ بالاستقبالِ أيضًا غيرُ مُستلزِمٍ لذلِك ، وإنما يستلزم ذلك لو كانت مختصَّة بالمضارع أو بالفعل، وهي ليستْ كذلك[5].

ومنع تعليلَه لكونِ قولِه تعالى:﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[6] أدلَّ على طلبِ الشكرِ من (هل تشكرون)، ومن قولِنا: (هل أنتمْ تَشكُرون)، وجعلَ علةَ ذلك أنَّ الاسمَ موضوعٌ للثبوت، والفعل للحدوث، والمطلوب هو ثبوت الشكر، لا الحدوث الخالي من الثبوت[7] .

---

[1] - كونُه: مبتدأ، وخبرُه: أظهر، وزمانيّا: خبر للمصدر (كونُه). يُنظر: التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص414.

[2] - الفعل دلالته على الزمان تضمُّنا، أمّا المشتق فدلالته على الزمان التزاماً، لذلك فالفعل أظهر زمانيّا. يُنظر: السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ ص438.

[3] - سورة: الأنبياء، الآية:(80).

[4] - القزويني: جلال الدين-الإيضاح، ص137.

[5] - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، ص89، 90.

[6] - سورة: الأنبياء، الآية:(80).

[7] - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، ص89، 90.

و حين شرح **السّبكيُّ** كلام القزويني في هذا الموضع أيضًا رفض أنْ تكون(هل) مختصة بالتصديق، فالتصديق من معاني الهمزة أيضًا، لكنْ وافقه في كونها مُخصِّصةً للمضارعِ بالاستقبالِ[1]. أمّا سعد الدين **التفتازاني** فشرح كلام القزويني دون أن يعترضَ عليه[2].

و**الصوابُ** هنا أيضًا حليفُ ركنِ الدينِ الجرجاني؛ فلا علاقة بين التصديق والدلالة الزمانية، فمع الهمزة نقول: أزيدٌ أخوك؟، وفائدةُ الاستفهام هنا التصديقُ، ولا وجود لإشاراتٍ زمنيةٍ، وكذلك حين عُدِل عن الفعل إلى الاسم كان المُراد الإشارة إلى ثبوت الشكر، والاسم يفيد الثبوت فكان مُناسبًا لهذا المعنى دون الفعل.

التعقُّب الخامس: إفادة صيغة الأمر(المضارع المقترن بلام الأمر) للمعاني المجازية:

يذكر **ركنُ الدين الجرجاني** أنّ الأمرَ على قسمين؛ الأول: طلب الفعل بصيغته، نحو: اضربْ، والثاني: أن يدل عليه باللام لا بصيغته، نحو: ليضربْ، وذكر أنّ الأولَ يخرج للمعاني المجازية كالإباحةِ والتهديد والتعجيز وغيرها، ثمّ يعترض على السكّاكي لأنَّه جعل الأمر باللام أيضًا يخرج لهذه المعاني[3]، فقال: "توهم السكاكيُّ أنَّ الأمرَ باللَّام يُستعمَلُ أيضًا في هذه المعاني ، ولذلك احتجَّ على كونِ الصِّيغتينِ حقيقةً في الأمر دون المعاني الباقيةِ بإطباقِ أئمةِ اللغةِ على إضافتها إلى الأمرِ ، كقولِهم : صيغةُ الأمرِ، ومثالُ الأمرِ ، ولامُ الأمر. دون أن يقولوا : صيغةُ الإباحةِ ، ولامُ الإباحةِ ، فذِكْرُ لامِ الأمرِ دونَ لامِ الإباحةِ يدل على ذلك. وهو فاسدٌ ، لعدم الاستعمال"[4].

ويتّضح ممّا سبق أنّ ركن الدين الجرجاني يخالف السكّاكي في أمرين؛ الأول: رفضُه إفادة صيغة الأمر(المضارع المقترن بلام الأمر) للمعاني المجازية.

والثاني: عدم التسليم بأنَّ الصيغتين حقيقة في الأمر ويجعل صيغته دون اللام نحو: اضرب، هي الحقيقة في الأمر. أمّا نحو: ليضربْ، فليستْ حقيقة في الأمر.

---

[1] - السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ ص438.

[2] - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص414.

[3] - يُنظَر: السكّاكي: يوسف بن محمد- مفتاح العلوم، ص428.

[4] - الجُرجاني: ركنُ الدين- الإشارات والتنبيهات، ص100، 101. ويُنظَر: السكّاكي: يوسف بن محمد- مفتاح العلوم، ص428.

وعند شرح القضية مِنْ قِبَل القزوينيّ لم يُسلّم بقول السكّاكي بأنَّ قولهم: لام الأمر دون لام الإباحة دليل على أنّ صيغة لام الأمر حقيقة في الأمر، لأنّ الإضافة إلى غيرها كالإباحة غير مُستعملة، فالإضافة كانت لكلمة الأمر لأنّها الشائعة في الاستعمال[1].

وحين شرح السبكي كلام القزويني استدرك عليه بأنّ المعنى الحقيقي للأمر هو الوجوب، ولم يتطرّق لما ذكره ركن الدين الجرجانيّ[2].

والتفتازاني كذلك لم يتطرّق لما ذكره ركن الدين الجرجاني. سوى أنّه لمْ يُسلِّم أنّ الأمر في قولهم: صيغة الأمر، بمعنى طلب الفعل استعلاءً، لأنّه يرى الأمر في عُرفِ الأصوليين حقيقة في نحوِ قُمْ وليقم ونحوِ ذلك،[3] واختلفوا في المعنى الوضعي للأمر أللوجوب أم للندب، أي ليس الاستعلاء[4].

والناظرُ في القضيةِ يلْحظُ ما يأتي:

1- أنّ كلامَ السكّاكيِّ دارَ حول الاستعمالِ الوضعيِّ لصيغِ الأمرِ؛ أللاستعلاءِ هي موضوعةٌ أم للإباحةِ أم للالتماسِ أم لغيرِ ذلك. فأثبتَ أنَّها للاستعلاءِ وقدَّمَ دليلينِ؛ **الأولُ:** توقُّفُ استعمالِ المعاني المذكورةِ على القرائنِ دونَ الاستعلاءِ. **والثاني:** إضافةُ الصيغِ إلى كلمةِ (الأمرِ) دونَ غيرِها كالإباحةِ.

2- لم يذكر السكاكيُّ أنَّ الأمرَ باللَّام يُستعمَلُ في معاني مغايرة للاستعلاء كالإباحةِ والالتماسِ وغيرِها، وهذا يبيِّنُ عدمَ دقةِ ركنِ الدينِ الجرجانيِّ في تعقُّبِ كلام السكّاكيِّ في هذه القضيةِ.

3- القزويني لم يعترضْ على كلامِ السكّاكيّ إلّا في دليلِه، وهو إضافة الصيغِ إلى كلمة الأمرِ دونَ غيرِها كالإباحةِ.

4- كلامُ ركنِ الدينِ الجرجانيِّ صريحٌ في أنّه يجعلُ المعاني المجازيةَ للأمرِ مُقتصِرةً على صيغةِ فعلِ الأمرِ دونَ غيرِها، وهذا وهمٌ منهُ، فالصيغ كلُّها تُستعمل في ذلك ومنه قولنا: آمين، فهو اسم فعل أمر مُستعمَلٌ في الدعاء ولم يرِدْ للاستعلاء، ومنه ما جاء في قول عدي بن الرقاع العاملي:

---

[1] - القزويني: جلال الدين-الإيضاح، ص149.

[2] - السُّبكي: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ ص462.

[3] - التفتازاني: سعد الدين- المطوّل، ص425.

[4] - المصدر السابق نفسه، ص424.

لِتَعلَمي بَعدَ ما تَنأى البِلادُ بِنا أَنَّ الثَّوِيَّ الَّذي داوَيْتِ قَد شَكَرا[1]

فالأمرُ بلامِ الأمرِ ومضـــارعِها (لتعلمي) خرجَ للالتماس ولم يكن للاســـتعلاء. وبهذا يكونُ ركنُ الدينِ قد أخطأ حين منع اســتعمالَ كلِّ صــيغِ الأمرِ في المعاني المجازية، وجعل ذلك مُقتَصِــرًا على صيغة فعلِ الأمر نحو: اضربْ.

التعقُّب الســادس: توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾[2].

قرِئَتْ كلمـةُ (يرثني) بـالجزم على أنّهـا جوابُ طلبٍ لفعل الأمرِ الخـارجِ إلى معنى الدعـاء (هَبْ)، وكذلك قُرِئَتْ بالرفع، وحملَ الزمخشــريُّ قراءةَ الرفعِ على الوصــفِ، بمعنى أن يكونَ مطلوبُ زكريّا ولِيًّا وارِثًا لا غيرَ وارثٍ[3]، وقد تعقَّبه السَّــكَّاكيُّ ورأى أنّ الأَولى حملُها على الاســتئنافِ دون الوصــفِ؛ لهلاكِ يحيى قبل زكريا عليهما الســلامُ[4]، وبيّن القزوينيُّ أنّ السـكّاكيَّ أرادَ بالاسـتئنافِ أنْ يكونَ جوابَ ســؤالٍ مُقَدَّرٍ تَضــمَّنَهُ ما قبلَه؛ فكأنّه لمّا قال: فهبْ لي وليًّا، قيل: ما تصــنعُ به، فقال: يرثُني. فلم يكن داخلًا في المطلوب بالدعاءِ[5].

لكنّ رأي السكّاكيِّ لمْ يرُق **لركنِ الدينِ الجرجانيِّ**، حيثُ قال: "فيه نظرٌ؛ لأنَّ الوليَّ لا يكونُ إلا وارِثًا؛ لأنّه لو لمْ تَسْتَلزِمِ الولايةُ الوراثةَ، لمْ يجُزِ الجَزْمُ؛ لأنَّ الشـرطَ سببُ الجزاءِ، والسببُ يَسـتلزمُ المُسبَّبِ، فطلبُ السببِ يستلزمُ طلبَ المسبَّبِ، وعلى تقديرِ الرفعِ والاستئنافِ، لو لزم ألَّا يكونَ (كونُه

[1] - العامليّ: عَدِيّ بن الرِّقاع، (1987م)- ديوانه، تح: د. نوري حمّودي القيسي، و د. حاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ص186.

[2] - سورة: مريم، الآيتان:(5، 6).

[3] - الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر- الكشّاف، ص632.

[4] - السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي- مفتاح العلوم، ص430.

[5] القزويني: جلال الدين-الإيضاح، ص149.

وارِثًا) مطلوبًا لزِمَ تنافي القراءتين، وهو مُحَالٌ، وهلاكُ يحيى قبلَ زكريّا لا يَســـتلزِمُ ألَّا يكونَ (كونُهُ وارثًا) مطلوبًا، لجوازِ أنْ يكونَ مطلوبًا لكنْ لمْ يُجَبْ إليه؛ إذْ ليس مِنْ شرطِ الدعاءِ الإجابةُ[1].

وعند النظر في رأي **السُّـــبكيُّ** في هذا التعقُّب نجده يعارِضُ الســـكّاكيّ ويردُّ عليه بأنّ المُفسِّـرين والسـلفَ بيّنوا أنّ الميراث الذي قصـدَه زكريّا عليه السـلام هو العلمُ والنبوّة، وقد وقع ذلك واســـتُجيبَتْ دعوتُه قبل موت يحيى عليه الســـلام[2]. أمّا **التفتازاني** فلم يذكر الخلاف الذي دار حول الرفع في هذه الآية.

ولا شـــكَّ أنّ **ركنَ الدين الجرجانيَّ** قدّم دليلَينِ واضـــحَينِ؛ الأولُ: ليس من شـــرطِ الدعاءِ الاســـتجابةُ، فلا يســـتلزمُ الدعاءُ تحقُّقَ وراثةِ يحيى لزكريا عليهما الســـلام. والثاني: أنّه ربط بين فعلِ الطلبِ والوراثةِ، بجعلِ الوراثةِ لازمةً للمطلوبِ وهو الولايةُ، فناسبَ الوصفُ قراءةَ الجزمِ.

وهذانِ الدليلانِ يكادانِ يسلبانِ الباحثَ النظرَ في القضيةِ، فيجزمُ بخطأِ السكّاكيِّ في ترجيحِه الاســتئنافَ على الوصــفِ، لكنَّ إعادةَ النظرِ في كلامِ الســكّاكيِّ وتعليقِ القزوينيِّ يثبتُ عكسَ ذلك؛ فالاســـتئنافُ البياني هنا يحملُ معنى التعليل للجملةِ المُســـتأنَفةِ، فيكونُ بينهما تلازمٌ وثيقٌ، والســـؤالُ المقدَّرُ: ما تصنعُ به؟، بمعنى: لماذا تطلبُ وليًّا؟، فكأنّه قال: هَبْ لي وليّاً كي يرثَني، وهذا التقدير لا يتعارضُ مع قراءة الجزمِ؛ فالرابطُ بين فعلِ الطلبِ وجوابِه علاقةُ السببيّةِ، وكذلك الرابطُ بينَ الاستئناف البيانيِّ والجملةِ المُستأنَفةِ علاقةُ السببيةِ، وهذا يُرجِّحُ الاستئنافَ على الوصفِ؛ لأنّه استلزامٌ مباشرٌ بينَ فعلِ الطلبِ والوراثةِ، أمَّا في الوصفِ فهو استلزامٌ غيرُ مُباشّرٍ بل بالتعدِّي؛ ففعلُ الطلبِ يستلزمُ المطلوبَ(الولايةَ)، والمطلوبُ يستلزمُ الوراثةَ، وهذا يؤدِّي إلى أنّ فعلَ الطلبِ يستلزمُ الوراثةَ.

أمّا ما ذكره الســكّاكي من عدم تحقُّق الدعاء فمردودٌ بِما ذكره الســبكيُّ، لكنّ ردَّه لا يُلغي ترجيح الاستئنافِ على الوصف.

التعقُّب السابع: سبب الجزم بجواب الطلب:

[1] - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، ص102.

[2] - السُّبكيّ: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ ص472.

ذكر القزويني أنَّ التمني والاستفهام والأمر والنهي تشترك في كونها قرينة لتقدير الشرط بعدها، كقولهم: ليتَ لي مالاً أنفقُه، أي: إنْ أُرزقْهُ أنفقْه، وأين بيتُك أزرْكَ؟، أي : إنْ تُعرِّفْنِيهِ أزرْكَ، وأكرمْني أكرمْك، أيْ : إنْ تكرمني أكرمْك[1].

وقد اعترض عليه **ركنُ الدين الجرجاني** بأنَّ ما ذكَرَه من تقديرِ الشرطِ –وإنِ اشتُهِر بينَ الأدباءِ– مرفوضٌ، ويرى أنّ هذه الأشياءَ اشتركتْ في معنى الطلبِ ، والطلبُ لا بدَّ لهُ من غرضٍ لحملِ الطالبِ على الطلبِ، وإلا لكانَ الطلبُ عبثًا، وذلكَ الغرضُ هو السببُ في المعنى المطلوبِ، فإذا ذُكِرَ بعدها ما يصلحُ أن يكونَ غرضًا، عُلِمتِ السببيةُ بينهُما واستُغنِيَ عن أداةِ الشرطِ والشرطِ لفظًا ومعنًى؛ لأنَّ الاسمَ إذا ضُمِّنَ معنى الشرط عمِلَ عمَلَ الجزمِ، فلا استبعادَ في أنْ يعملَ الفعلُ أيضًا عملَ الجزمِ إذا ضُمِّنَ معنى الشرطِ، بل الفعلُ أولى بذلك؛ لقوَّتِهِ في الاقتضاءِ والعملِ، واحتيجَ إلى أداةِ الشرطِ في الجملةِ الشرطيةِ؛ لتُحْدِثَ السببيةَ بين الشرطِ والجزاءِ، وهيَ حاصلةٌ هُنا، وتحصيلُ الحاصلِ محالٌ[2].

وهذا الرأي الذي ذكرَه ركنُ الدين الجرجاني ذكرَه **السبكيُّ والتفتازانيُّ** أيضاً في جملةٍ من الآراء التي قيلت في سبب جزم جواب الطلب غير أنّهما لم يُرجّحا أو يرفضا أيًّا منها[3].

ويمكنُ القولُ إنَّ الرأي الذي ذكرَه رُكنُ الدين الجرجانيُّ ضعيفٌ لعدم اطِّراد العملِ مع وجود العلة وهي السببية، وهذا ما نجده في الجملة الاستئنافية التي ترتبط بما قبلها ارتباطاً سببيًّا، كما في قولنا: (اعملْ واكسبْ لقمتك بجهدك، يحفظُ المرءُ بعمله كرامته)، فالطلب متمثّل بفعلي الأمر (اعملْ واكسبْ)، والغرض هو حفظ الكرامة المتمثّل بالمضارعْ (يحفظ) ولا وجهَ لجزمه، والسببُ في ذلك افتقادُه للشرطِ الرئيسِ لجزمِ جوابِ الطلبِ وهو "استقامة المعنى عند إحلالِ (إنِ) الشرطيةِ والمضارعِ المناسبِ محلَّ الأمرِ"[4]، فلا يستقيم أن نقول: إنْ تعملْ وتكسبْ، يحفظِ المرء بعمله كرامته، ممّا يؤكِّد

[1] - القزويني: جلال الدين-الإيضاح، ص143.

[2] - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، ص101، 102.

[3] - يُنظَر: السُّبكي: بهاء الدين- عروس الأفراح، ج1/ ص471. والتفتازاني، سعد الدين- المطوّل، ص428، 429.

[4] - النحو الوافي، عباس حسن، ط3، دار المعارف بمصر، ج4/ 395، 396.

أنَّ العامل في الجزم هو تقدير أداة الشـــرط وليس كما قال ركنُ الدينِ الجرجاني، ناهيك عن الردود التي ذكرها العلماء في ذلك[1]، وكذلك فإنَّ السببية وحدَها لا تكفي لجزم الجواب، فالسببية موجودة مع الفاء السببية ولم تجزم كما في قولنا: ادرسْ فتنجحَ، بل جاء المضارع منصوبًا، والنصبُ هنا أيضاً بتقديرِ عاملٍ وهو (أنِ) المضمرة، وليس العاملُ في ذلك الطلبَ.

التعقُّب الثامن: كونُ فعلَي التعجُّب وفعلَي المدح والذم إنشاءً:

نقلَ ركنُ الدينِ الجرجانيُّ عن نجم الدين الاستراباذي في كتاب(حِكمَ الأدباء) أنّه يرفض أنْ يكون فعلا التعجّب وفعلا المدح والذم إنشاءً، بل يجعلهما خبراً، وقدّم حجّته في ذلك، على النحو الآتي:

1- إنّ فِعلَي المدحِ والذمِ يحتملانِ الصـــدقَ والكذِبَ باعتبارِ ما لأجلِه المدحُ والذمُّ، وإن لم يحتملاه باعتبارِ نفسِ المدحِ والذمِّ، ولذلك لمَّا بُشِّر أعرابيٌّ بمولودةٍ ، وقيل : نَعِمَتِ المولودةُ، قالَ: واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودةُ[2]. فهو لا ينظر لفعلي المدح والذم من حيث حقيقة المدح والذم المتوقفة على نطق المُتكلّم فيكونان إنشاءً ،بل يعدِل عن هذه الفكرة، وينظر إليهما من حيث الصفة التي استوجبت المدح أو الذم فهي حاصلة قبل لفظ المدح والذم.

2- إنّ فعلَي التعجُّب يحتملان الصـــدق والكذب باعتبارِ ما لأجلِه التعجُّبُ، وإنْ لمْ يحتملاه باعتبارِ نفس التعجب[3]. وكذلك فهو هنا لا ينظر إلى فعلي التعجب من حيثُ كون التّعجُّب أمرًا متوقّفًا على نطق المتكلم المُتعجِّب، بل من حيث السبب الذي حصل من أجله التعجُّب وهو حاصل قبل نطق المُتعجِّب، كجمال الربيع الحاصل قبل أن يقول المُتعجِّب: ما أجمل الربيع.

وقد رفض **ركنُ الدينِ الجرجانيّ** رأيَ الأستراباذي بناءً على تعريفه للإنشاء: كلامٌ لفظُه سببٌ لنسبةٍ غيرُ مسبوقٍ بنسبةٍ أُخرى[4]؛"لأنَّ فعلَ المدحِ ليس نسبتُه الَّتي هي صورةُ اللفظِ مسبوقةً بنسبة أخرى للمدح، حتى يكونَ بين النســبتين المطابقةُ وعدمُها، ويكونَ خبراً، فيكونُ إنشــاءً، وكذلك نســبةُ

[1] - يُنظر: الصبّان: محمد بن عليّ، (د.ت)- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ج3/ ص453، 454.

[2] - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، ص87.

[3] - المصدر السابق نفسُه، ص87.

[4] - المصدر السابق نفسُه، ص85.

التَّعجبِ في فعلي التعجُّبِ الَّتي هي صورتُهما ليستْ مسبوقةً بنسبةٍ أُخرى للتَّعجبِ حتَّى تُعتَبرَ بينهما المطابقةُ وعدمُها، ويكونَ خبراً، فيكونُ إنشاءً[1]".

والناظرُ في القضية يرى أنّ الصواب مع ركن الدين الجرجاني لأنّ الاستراباذي حين يجعل ما سبق من الخبر ينظر إلى التراكيب من خارج الصيغة المُرادة، فهو يفرّق بين التركيب ومعناه اللازم له وبين ما لأجله هذا التركيب، ففي المدح والذم لا ينظر إليه من حيث هو مدحٌ أو ذمٌّ بل من حيث الصفة التي من أجلها المدح والذم، وكذلك في التعجّب لا ينظر إليه من حيث هو تعجُّبٌ بل من حيثُ الصفة التي من أجلها التعجّب[2]. وهذا لا يجوز فهو يُجرّد التركيب من دلالته الإنشائية ليتسنى له الحكم على التركيب بالتصديق والتكذيب، والأولى أن ينظرَ إليها من حيثُ إنّ أسلوبي المدح والذم والتعجّب يتعلّقان بنطق المتكلِّم، فلو لم ينطقْ بتلك التراكيب لما حصلَ مدحٌ أو ذمٌّ أو تعجُّبٌ، وهذا مبدأ الإنشاء.

وتجدرُ الإشارة إلى عدم تطرّق السبكيُّ والتفتازاني لهذا الخلاف.

التعقب التاسع: الفرق بين الترجي والتمني:

يذكرُ **ركن الدين الجرجاني** رأيًا **للأدباء** في الفرق بين التمني والترجي وهو أنَّ التمنِّي مستعملٌ في الممكنِ والممتنعِ ، بخلاف الترجي فهو في الممكن فقط. ويرفض ذلك، ويجعل الفرق بينهما أنّ التمني إنشاء **إرادة** حدوث أمر ما، لأن **إرادة** شيء غير مستلزم لإمكانه، أمّا الترجي فهو إنشاء **إمكان** حدوث أمر ما. ولكون الإمكان داخل في مفهوم الترجي دون التمني أُشتُرط الإمكان في الترجي دون التمني[3].

والحقيقةُ الصائبةُ في هذا الخلاف أنّ الفرقَين لا يتعارضان وكلاهما صحيح، وفيما يأتي بيانُ كلِّ فرقٍ وجدواه:

1- الفرق الذي ذكره ركنُ الدين الجرجاني هو الفرق بين الطلب وغير الطلب، **فإرادة** حدوث الأمر هو الطلب عينُه، و**إمكانُ** حدوث الأمر يختلفُ عن طلبه، والإمكانُ هو ارتقاب وقوع الشيء وتوقُّعه،

[1] - المصدر السابق نفسُه، ص87.

[2] - المقصود: أنَّ الصفة التي من أجلها المدح أو الذم أو التعجّب موجودةٌ في الموصوف ولا تتوقّف على النطق بأفعال المدح والذم والتعجب، لذلك يراها الأستراباذي خبرًا.

[3] - الجُرجاني: ركنُ الدينِ- الإشارات والتنبيهات، 98.

وهذا ما أراده السعد في مطوّله رغم عدم تعرّضه لهذا الخلاف، فقد أشار إلى أنّ الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصـــوله، فلا يُقال: لعلَّ الشـــمسَ تغرُبُ. ويدخل في الارتقاب الطمع والإشـــفاق، فالطمع ارتقاب المحبوب، نحو: لعلك تعطينا، والإشفاق ارتقاب المكروه، نحو: لعلي أموت الساعة[1].

2- الفرق الذي ذكره الأدباء هو فرقٌ في ماهية كل من المُراد في التمني، والمُرتقَبِ في الترجّي، فالمراد في التمني هو المُســتحيلُ أو الممكن البعيد غير المطموع في حصــوله، والمُرتقَبُ في الترجّي هو المُمْكِنُ الّذي لا وثوق بحصوله لكنّه متوقّعٌ ومطموعٌ في حصوله.

3- التمني يُفارق الترجّي في توجّهه إلى المســتحيل، ويتّفق معه في التوجه إلى المُمكن ويختلف معه في الممكن بأنّه في التمني يكون المُمْكِنُ غير مطموع في حصــوله على عكس الترجي، وهذا ما قاله الســعد حين وضّــح أنّ المُتمنَّى "قد يكون ممكنًا وقد يكونُ محالًا، ولكنْ إذا كان مُمكنًا يُشــترط ألَّا يكون لك توقُّعٌ وطماعيةٌ في حصولِه، وإلّا صار ترجّيًا"[2].

وينتهي هذا البحثُ بمجموعةٍ من النتائجِ أبرزُها:

1- الاســتفهام بالهمزةِ في قولِه تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[3] يُفيد التقرير، أمّا أنْ تكونَ الهمزةُ في الآيةِ على أصلِها فهو مردودٌ بالأدلة.

2- الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[4]، و ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾[5] و﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[6] تُفيدُ الإنكارَ على وجه التخصيصِ، والتخصيصُ مُستفادٌ من التقديم، ورأي السكّاكيِّ بأنّه لا تقديمَ في الآيات الســابقة ولا تخصــيص مرفوضٌ؛ لأنّ الهمزةَ يليها المُنكرُ فلمّا كان الإنكارُ

[1] - المطول، التفتازاني، ص408.

[2] - المطول، التفتازاني، ص407. ويُنظر: العاكوب: عيسى- المفصَّل في علوم البلاغة العربية، ص278.

[3] - سورة: الأنبياء، الآيةُ:(62).

[4] - سورة: يونس، الآية:(99).

[5] - سورة: يونس، الآية:(42).

[6] - سورة: يونس، الآية: (59).

واقعاً على فاعل الفعل قدِّم في المحلِّ فصـــارَ مبتدأً، وبقي في التقدير فاعلًا لما بعدَه، وهذا التقدير حمل الكلام على وجه تقديم ما أصله فاعلٌ، والتقديم أفاد التخصيص.

3- أخطأ ركنُ الدينِ الجرجاني حين منع استعمالَ كلِّ صيغِ الأمرِ في المعاني المجازية، وجعل ذلك مُقتَصِرًا على صيغة فعلِ الأمر، والأمثلةُ تُثبِتُ خطأه.

4- قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾[1] الاستئناف مُرجَّحٌ فيها على الوصفِ، لأنّه يحملُ معنى التعليل للجملةِ المُستأنَفةِ، فيكونُ بينهما تلازمٌ وثيقٌ؛ فالرابطُ بين فعلِ الطلبِ وجوابِه في قراءة الجزم علاقةُ السببيّةِ، وكذلك الرابطُ بينَ الاستئناف البيانيِّ والجملةِ المُستأنَفةِ علاقةُ السببيةِ، وهذا يُرجِّحُ الاستئنافَ على الوصفِ، ولا يتعارضُ مع قراءة الجزمِ.

5- ســـبب الجزم بجواب الطلب على الراجح هو تقدير الشـــرط، وعلى هذا يُرفَضُ رأي ركن الدين الجرجاني في أنّ فعل الطلب وحدَه هو العاملُ في الجزم.

6- فعلا التعجُّب وفعلَا المدح والذم إنشاء، وليسَ خبرًا كما رأى الأستراباذي؛ لأنّه لا يجوز أنْ يُنظَرَ إلى هذه الأفعال من حيث الصفة التي استوجبت المدح أو الذم أو التعجّب. بل من حيثُ إنّ لفظَها سببٌ لنسبةٍ غيرَ مسبوقٍ بنسبةٍ أُخرى، فأسلوبا المدح والذم والتعجّب يتعلّقان بنطق المتكلِّم، فلو لم ينطقْ بتلك التراكيب لما حصلَ مدحٌ أو ذمٌّ أو تعجُّبٌ، وهذا مبدأ الإنشاء.

7- المراد في التمني هو المُستحيلُ أو الممكن البعيد غير المطموع في حصوله، والمُرتقَبُ في الترجّي هو المُمْكِنُ الّذي لا وثوق بحصوله لكنّه متوقّعٌ ومطموعٌ في حصوله، لذلك فالتمني يُفارق الترجّي في توجّهه إلى المســـتحيل، ويتّفق معه في التوجه إلى المُمكن، ويختلف معه في المُمكِن بأنّه في التمني يكون المُمْكِنُ غير مطموع في حصوله على عكس الترجي.

8- ركنُ الدينِ الجرجاني أصابَ في بعضِ تعقُّباته وجانبه الصواب في بعضِها الآخر.

المصادر والمراجع:

[1] - سورة: مريم، الآيتان:(5، 6).

1- القرآن الكريم.
1- البابرتي: أكمل الدين، (1983م)- شرح التلخيص، تح: د.محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر، ط1، ليبيا، طرابلس.
2- التفتازاني: سعد الدين، (2013م)- المطوّل، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت.
3- الجرجاني: عبد القاهر، (د.ت)- دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة.
5- الجرجاني: محمد بن علي، (1997م)- الإشارات والتنبيهات، تح: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب.
6- حسن: عباس، (د.ت)- النحو الوافي، دار المعارف ، ط3، مصر.
7- الحموي: ياقوت، (1993م)- معجم الأدباء، تح: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت.
8- خليفة: حاجي، (1943م)- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وكالة المعارض.
9- الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (2009م) - الكشّاف، اعتنى به: خليل محمود شيحا، دار المعرفة، ط3، بيروت.
10- السُّبكيّ: بهاء الدين، (2003م)- عروس الأفراح، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط1، بيروت.
11- السمين الحلبيّ: أحمد بن يوسف، (1406هـ)- الدرُّ المصونُ في علوم الكتاب المكنون، تح: د.أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.
12- السكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، (2000م)- مفتاح العلوم، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.
13- السيوطي: جلال الدين، (2011م)- شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، تح: د. إبراهيم محمد الحمداني و د. أمين لقمان الحبّار، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت.
14- الصبّان: محمد بن عليّ، (د.ت)- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
15 العاكوب: عيسى، (2000م)- المفصَّل في علوم البلاغة العربية، منشورات جامعة حلب.
16- العامليّ: عَدِيّ بن الرِّقاعِ، (1987م)- ديوانه، تح: د. نوري حمّودي القيسي، و د. حاتم الضامن،

مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
17- القزويني: جلال الدين،(د.ت)- الإيضاح، دار الكتب العلمية، بيروت.
18- كحاله: عمر رضا، (1960م)- مُعجم المؤلفين، مطبعة الترقّي، دمشق.
19- مطلوب: أحمد، (1983م)- معجم المصطلحات البلاغية، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
20- ابن منظور: محمّد بن مكرم، (د.ت)- لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.

الدوريّات:

1 - جانودي: غالية، (2022م)- اســـتدراكات الدولت آبادي على ابن الحاجبِ في الكافية، مجلة جامعة حمص، المجلد44، العدد15.

2- عرواني: خنســاء أحمد، (2021م)- الخبر والإنشــاء في التراث البلاغي العربي في ضــوء نظرية أفعال الكلام، مجلة جامعة حمص، المجلد43، العدد14.